

لافتة أمام أعين كل المسؤولين عن محو الأمية والعاملين في حقله ، بل أمام المثقفين ليكون بمثابة ناقوس يدق بالانذار ، ليكون بمثابة جبرة تلسع فتوقظ من الغفلة ، وتكسو الوجوه بحمرة الخجل ، لتكون مصب المسؤولية التي ينبغي أن تلتف على جميع الأعناق .

الموضوع الثاني هو الدراسة الهامة التي قام بها الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عن تشغيل المرأة في بلدنا ، ومنطلق هذه الدراسة تقدم مذهب في مجتمعنا ، وهو سيادة العقلية التي تعترف بحق المرأة في التساوي والرجل في العمل ، الاعتراف بما هو أبعد من ذلك ، أي بحق المرأة أن لا تكون أنوثتها غرامة عليها بأي حال من الأحوال ، لذلك فان هذه الدراسة لا توصي بتماثل الأجر بين المرأة والرجل فحسب بل أيضا بمنح المرأة العاملة أجازة وضع لمدة شهرين في السنة بأجر كامل وبحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة خدمتها (لتحديد النسل ، لتضع في عيناها حصوة ملح) وبأي يكون لها أيضا أجازات عارضة تزيد عن المصرح بها للرجل بخمسة أيام في السنة .. ولكن الأهم من ذلك كله أن الدراسة توصي بأن يصبح من الجائز للمرأة المتزوجة أن تطلب القيام بنصف عمل نظير نصف أجر ، لتوفق بين وظيفتها وبيتها ، حيث عمالها ، وفي التوصية الأخيرة سخاء يبلغ حد التدليل ، ففضاء نصف الوقت في الوظيفة مربك للعمل ولا ريب ، واذا كان تطبيق هذه